

Distr.: General
19 October 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة العادية لسنة ٢٠٠٥

١٨-٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

التقارير التي تقدم مرة كل أربع سنوات، للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣،
المقدمة من خلال الأمين العام عملاً بقرار المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ٣١/١٩٩٦

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	١ - المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
٣	٢ - مركز القيادة العالمية للمرأة
٥	٣ - المعهد الأيبيري الأمريكي لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري
٧	٤ - معهد الدراسات البيئية والإنمائية
٩	٥ - الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية
١١	٦ - اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة
١٤	٧ - الاتحاد الدولي للجماعات العلاجية

١ - المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة

(منح المركز الاستشاري الخاص في سنة ٢٠٠٠)

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة منظمة عربية إقليمية غير حكومية مقرها القاهرة منذ سنة ١٩٩٧. وقد تعاون المركز العربي مع عدد من هيئات الأمم المتحدة. وقد شارك المركز في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث لمكافحة العنصرية. كما تعاون المركز مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عقد المؤتمر الدولي للعدالة بشأن موضوع "استقلال القضاء في المنطقة العربية". وشارك المركز في اجتماعات اللجان التحضيرية المعنية بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة. وقام المركز بتدريب ضباط شرطة مصريين في مصر، مستخدماً الدورات التدريبية التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الداخلية المصرية، كما قام بتدريب المدعين العامين المصريين، مستخدماً الدورات التدريبية التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العدل المصرية. وقام المركز بفتح قناة اتصال مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان والمعني باستقلال القضاء والمحامين من أجل التدخل في حالات انتهاك استقلالية القضاء والمحاماة في بعض الدول العربية.

وقام المركز، بالتعاون التقني مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكتب الممثل الإقليمي للمنطقة العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم مؤتمر ثان للعدالة في القاهرة بشأن موضوع "دعم وتعزيز استقلالية القضاء" وذلك في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

وفي عام ٢٠٠٣، قام المدير العام للمركز بإلقاء محاضرات على ضباط الشرطة المصريين، مستخدماً البرنامج التدريبي الذي نظمته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع وزارة الداخلية المصرية، عن موضوع "المهارات الداعمة في مجال حقوق الإنسان"، وألقى محاضرات للمدعين العامين المصريين في عام ٢٠٠٣، مستخدماً البرنامج التدريبي الذي نظمته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع وزارة الخارجية، ووزارة العدل المصريتين.

وشارك المركز في العملية التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في الأعوام

٢٠٠٠، و ٢٠٠١، و ٢٠٠٢.

وأقيم تعاون مع الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني باستقلال القضاء والمحامين، وذلك من خلال بيانات تدعو إلى التدخل في بعض حالات انتهاك استقلال القضاء والمحاماة في الدول العربية، مثل النداء الذي وجهه المركز إلى المقرر، في تموز/يوليه ٢٠٠١، للتدخل في حالة من حالات انتهاك استقلال القضاء التونسي.

٢ - مركز القيادة العالمية للمرأة

(منح المركز الاستشاري الخاص في سنة ٢٠٠٠)

يتمتع مركز القيادة العالمية للمرأة بالمركز الاستشاري منذ سنة ٢٠٠٠، ولم يشهد أية تغييرات ملحوظة في مجال نشاطه، أو نطاقه الجغرافي.

لجنة وضع المرأة

أنشطة سنة ٢٠٠٠

طوال دورة لجنة وضع المرأة لسنة ٢٠٠٠، ركز المركز على دمج ما استحدثت من صياغات اقترحتها المنظمات غير الحكومية في الوثيقة التي كان التفاوض يتم بشأنها، وحضر الاجتماعات المتعلقة برسم الاستراتيجية لائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل منهاج عمل بيجين. ومن بين الأنشطة الأخرى المشاركة في جلسات الإحاطة اليومية للمنظمات غير الحكومية والأفرقة المعنية بالمرأة وقضايا حقوق الإنسان والصحة والاقتصاد و/أو رئاسة هذه الجلسات.

أنشطة سنة ٢٠٠١

شارك المركز في اجتماع فريق خبراء رعته اليونسيف وجهات أخرى بشأن موضوع "الدعوة لإعمال حقوق الإنسان التي للمرأة" والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية.

وشارك المركز في عقد دورتي حقوق الإنسان التي للمرأة/تجمع المؤتمر العالمي المناهض للعنصرية. وألقى بياناً في المناقشة الرسمية للجنة وضع المرأة، بشأن التمييز على أساس الجنس والعنصر. كما شارك في أنشطة الفريق العامل المعني بالمرأة وحقوق الإنسان.

أنشطة سنة ٢٠٠٢

في دورة لجنة وضع المرأة لسنة ٢٠٠٢ قدم المركز العالمي ورقة موقف عن موضوع "الفقر قضية من قضايا حقوق الإنسان التي للمرأة: أولويات للجنة وضع المرأة". وشارك المركز في رعاية اجتماع فريق معني بموضوع "القضاء على الفقر: حلول مقدمة من المرأة".

أنشطة سنة ٢٠٠٣

في دورة عام ٢٠٠٣ للجنة وضع المرأة، شارك المركز العالمي في رعاية تجمعان يتعلقان بحقوق الإنسان: فريق نقاش بشأن موضوع "فيينا+١٠: إدراج العنف ضد المرأة على قائمة اهتمامات حقوق الإنسان - تقييم التقدم المتوقع للخطوات المقبلة"؛ ومناقشة

مائدة مستديرة بشأن موضوع "الشؤون الجنسانية والغايات الإنمائية للألفية"، مع منظمات غير حكومية أخرى، وشعبة النهوض بالمرأة.

الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة (٥-٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)

عمل المركز مع وفود الحكومات على ضمان تبني صياغة فعالة تناشد الحكومات الاعتراف بتنوع تجارب النساء وعمل مع الدعاة لحقوق الإنسان لتقديم توصيات بخصوص الصياغات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة، وحقوق الإنسان التي لها والعدالة الاقتصادية. وخلال الدورة الاستثنائية، اضطلع المركز العالمي بدور قيادي في اجتماع للتخطيط الاستراتيجي للائتلاف الدولي للمرأة من أجل العدالة الاقتصادية، وطلب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم عرض عن موضوع "التغلب على فقر المرأة"، وشارك في رعاية فريق نقاش مع جمعية التنمية الدولية بشأن العولمة والحكم والمرأة.

المرأة سنة ٢٠٠٠: ندوة عن التوجهات المستقبلية في مجال حقوق الإنسان، ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

شكل هذا الحدث الجهد التثقيفي العام الرئيسي للمركز العالمي، بهدف الوصول إلى نطاق أوسع من الجماهير، وإلى وسائط الإعلام، بمناسبة الاستعراض الخمسي لعملية بيجين.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

شارك المركز عام ٢٠٠١ في جلسات مفوضية حقوق الإنسان. وساعد في رصد البند الجديد في جدول الأعمال بشأن دمج المسائل الجنسانية في ممارسة حقوق الإنسان ومسألة العنف ضد المرأة.

وفي سنة ٢٠٠٣، ركز المركز العالمي جهوده على تحديد ولاية المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان لمدة ثلاث سنوات أخرى، وضمان ألا يؤدي القرار المتخذ بشأن العنف ضد المرأة إلى تراجع اللجنة عن التزامها السابق. بمعالجة هذه المسألة في إطار حقوق الإنسان. وشارك المدير التنفيذي للمركز في فريقين نقاش عالجا مسألة مستقبل أنشطة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة: فريق أجرى مناقشاته برعاية مفوضية حقوق الإنسان، وفريق ركز مناقشاته أولاً على العنف ضد المرأة والصراعات المسلحة، وذلك تحت رعاية ائتلاف المنظمات غير الحكومية.

المعاهد العالمية لتنمية القيادات النسائية

في عام ٢٠٠١، ركز المجتمع المدني، والدول، والأمم المتحدة، اهتمامها في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، على انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنصرية، وكرهية الأجانب، والتمييز العنصري، وما يتصل بذلك من تعصب. وقد عمل المركز مع مشاركين في المجموعات الإقليمية من أجل تحديد التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في مناطقهم. وقد تم إطلاع المشاركين أيضا على العناصر الأساسية التي يتشكل منها نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومواضيع المؤتمر العالمي. وقام معهد سنة ٢٠٠٢ في إطار معالجة موضوع "تحقيق رؤية المرأة لحقوق الإنسان: تفهم أوجه التداخل بين العنصرية، والتحيز الجنسي، وغير ذلك من ضروب الاضطهاد"، بالنظر في الأصولية، والسلام والأمن، وبناء الحركات وتنمية القيادات، والعولمة.

١٦ يوما من العمل الفعال ضد العنف الجنساني

تهدف هذه الحملة السنوية إلى إقامة روابط مع الأنشطة العالمية، أو الأنشطة ذات العلاقة بالأمم المتحدة، كما يوحد صفوف الجهات المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة. وفي سنة ٢٠٠٠ حُثت المنظمات على إقامة روابط مع أنشطة الاستعراض الخمسي لمؤتمر بيجين، ومع المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ أما موضوع حملة سنة ٢٠٠١ "التحيز الجنسي والعنصرية: القضاء على العنف"، فقد ربط بين العنف ضد المرأة وبين المجالات التي هي محل اهتمام المؤتمر المعني بالعنصرية. وأما موضوع سنة ٢٠٠٣ "العنف ضد المرأة انتهاك لحقوق الإنسان: الحفاظ على زخم السنوات العشر بعد فيينا"، فقد عُني بأوجه التقدم المحرز في العمل المناهض للعنف، والتحديات التي واجهته خلال العقد الماضي. وللإطلاع على مزيد من المعلومات، انظر <http://www.cwgl.rutgers.edu/16days/home.html>.

٣ - المعهد الأيبيري الأمريكي لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري

(مُنح المركز الاستشاري في سنة ١٩٧٦)

٩ - ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠:

قام المعهد، بتنظيم وعقد ملتقى "الأيام الأيبيرية الأمريكية الثلاثين لقانون الملاحة الجوية والفضاء، والطيران التجاري"، وحضر الملتقى مشاركون معنيون بمجالات الإدارة

العامة، والدوائر العلمية، وشركات الخطوط الجوية من جميع البلدان الأييرية الأمريكية، وبلدان أمريكا الشمالية، والبلدان الأوروبية. وتوصل الملتقى إلى استنتاجات حول المواضيع التالية:

- إمكان تنقيح اتفاقية المسؤولية، مع أخذ أوجه التقدم التكنولوجي في الحسبان

- مسؤولية شركات النقل بموجب اتفاقية مونتريال، أيار/مايو ١٩٩٩

- خصخصة المطارات

- الاتفاقات المتعلقة بالنقل الجوي

٢٣ - ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢:

أما ملتقى ”الأيام الواحد والثلاثين لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري“، فقد حضره عدد كبير من المشاركين من المنطقة الأييرية الأمريكية، وتم التوصل فيه إلى استنتاجات، بخصوص المواضيع التالية:

- النقل الجوي في الإطار الأوروبي

- الجوانب التقنية والقضائية والبشرية للتحقيق في الحوادث الجوية

- القانون والأنشطة التجارية في الفضاء الخارجي؛ سواتل الاتصال (نظام غاليليو)

١٥ - ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣:

وعقد المعهد ملتقى ”الأيام الأييرية الأمريكية الإثنتين والثلاثين لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري“ الذي توصل إلى استنتاجات بخصوص المواضيع التالية:

- السجل الوطني لخطوط النقل الجوي، وإمكانية تسجيل شركات النقل الأجنبية

- الثنائية وتعددية الأطراف، والتوحد في التفاوض بشأن وجهات نظر الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق برسوم المرور

- التوجه الجديد لتأمين الملاحة الجوية

- النظم الجديدة للتجارة في الفضاء الخارجي في القرن الحادي والعشرين؛ الاتفاقات الدولية بشأن الفضاء الخارجي وأوجه التقدم التكنولوجي

وقد قدمت الاستنتاجات إلى:

- رئيس قسم المنظمات غير الحكومية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة
- رئيس قسم المنظمات غير الحكومية، إدارة شؤون الإعلام، الأمم المتحدة
- المدير العام لاتحاد النقل الجوي الدولي
- أمين لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني
- سفراء البلدان الأيررية الأمريكية في مدريد، لأجل إرسال هذه الاستنتاجات إلى حكوماتهم
- السلطات الإسبانية والطيران المدني
- رؤساء الخطوط الجوية للبلدان الأيررية الأمريكية

كما قام المعهد، خلال فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، بتنظيم عدة حلقات دراسية بشأن قانون الملاحة الجوية والفضاء. وفي إطار الاحتفاء بذكرى الرحلة الجوية الأولى التي قام بها الأخوان رايت، قام المعهد بمنح "جوائز الذكرى المئوية".

٤ - معهد الدراسات البيئية والإنمائية

(مُنح المركز الاستشاري الخاص في سنة ٢٠٠٠)

مجال النشاط

معهد الدراسات البيئية والإنمائية هو اتحاد متكامل للمنظمات/الرابطات الشعبية التي تعالج مختلف المسائل البيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات المدنية، والشعوب الأصلية، وحرية الصحافة. ويلتزم المعهد بالحفاظ على البيئة، وإصلاحها، وترشيد استخدامها.

ويقوم المعهد بوظائفه بشكل رئيسي عن طريق الحملات، والمطبوعات، والمؤتمرات الصحفية، والمواد الترويجية. ويقوم المعهد بتنظيم مشاريع بيئية ميدانية وأنشطة برنامجية تشمل تنظيم التجمعات والمظاهرات والاعتصامات، والمقاومة الجماهيرية، والتجمعات الجماهيرية، عند الاقتضاء.

ويجري تنظيم حملات ومشاريع بشأن القضايا المتعلقة بتغير المناخ، والبيئة، والاستدامة، والمرأة، ونوع الجنس.

ومن القضايا التي يجري التصدي لها، الإرهاب، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة والشعوب الأصلية. وتشمل المنشورات رسالة إخبارية عن البيئة تصدر كل شهرين. ويركز المعهد حالياً على مسألة انتهاك حقوق المرأة في شبه القارة.

وشارك المعهد في سلسلة من الاجتماعات بشأن البيئة العالمية، وتنمية المرأة، والتنمية الاجتماعية بصفة عامة، بما في ذلك اجتماع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واجتماعي منظمة التجارة العالمية في سياتل وقطر، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وعدد من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك.

المشاركة في الأنشطة المتصلة بالأمم المتحدة

بعد منح المعهد المركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كان أول اجتماع يحضره برعاية الأمم المتحدة هو المؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. كما شارك المعهد في عدد من اجتماعات المنظمات غير الحكومية للإعراب عن قلق البلدان المنخفضة جغرافياً التي يُخشى تأثرها بشدة بارتفاع مستوى البحر، ومنها بنغلاديش.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، شارك المعهد في الدورتين التاسعة والعاشر للجنة التنمية المستدامة، وفي الاجتماع التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في نيسان/أبريل ٢٠٠١. وفي إطار الحملة الجارية بشأن تغير المناخ، حضر المعهد جلسات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ التي عُقدت في بون عام ٢٠٠١.

وشارك المعهد في دورات لجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢. كما شارك المعهد في الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في عام ٢٠٠٢.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، شارك مندوبو المعهد من الأطفال في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل. وتم إلقاء وتعميم بيانين أولهما بعنوان: "الطفل في بنغلاديش: الأحلام تموت بسرعة" وثانيهما بعنوان: "تمكين الشباب: بين المفارقة والمنطق".

وساهم المعهد، بوصفه منظمة عضواً في شبكة البيئة الدولية، "جمعية أصدقاء الأرض الدولية"، في الكثير من الأنشطة الأخرى التي رعتها الأمم المتحدة أو شرعت فيها، وذلك من خلال شبكة جمعية أصدقاء الأرض الدولية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢.

وبوصف المعهد عضواً في مجموعة رئيسية، فقد حضر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢. وشارك في عدد من اجتماعات المنظمات غير الحكومية بما فيها

البيانات العملية للمجتمع المدني وساهم في بعض مبادرات الشراكات التي أيدتها مؤتمر القمة بشأن بعض القضايا ذات الأولوية، مثل المياه والطاقة والصحة والإنتاج الزراعي والتنوع البيولوجي. وبما يشكل خروجاً حاداً عن الممارسات التقليدية للمؤتمرات، اقترحت مبادرات الشراكات هذه آلية مبتكرة للانتقال من الالتزام على الورق إلى العمل المشترك على أرض الواقع من جانب الحكومات ومؤسسات الأعمال التجارية والصناعية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني.

ورغم أزمة التمويل الشديدة، فقد حاول المعهد المشاركة في الدورة السابعة والأربعين "للجنة وضع المرأة"؛ بيد أن رفض منحه تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة حال دون مشاركته. وتم تعميم بيان بعنوان: "تمكين المرأة: منظور بنغلاديش" في الدورة.

وخلال عام ٢٠٠٣، انخفضت مشاركة المعهد للغاية في الأنشطة المتصلة بالأمم المتحدة بسبب سلسلة من الأزمات المالية. وفي عام ٢٠٠٣، شارك المعهد في عدد من الأنشطة المشتركة مع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وشبكة الشراكة التعاونية المعنية بالغابات التابعة له. وفي نهاية عام ٢٠٠٣، أسهم المعهد بورقة تحت عنوان: "التعليم من أجل التنمية المستدامة: منظور بنغلاديش"، عُرضت في المؤتمر الدولي المعني بموضوع "التعليم من أجل التنمية المستدامة". وعلى المستوى الوطني، شارك المعهد في عدد من الحوارات ذات الصلة بالأمم المتحدة وتفاعلات المجتمع المدني في إطار برنامج إدارة البيئة المستدامة الشامل الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنغلاديش، في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

٥ - الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية

(مُنح المركز الاستشاري الخاص في ١٩٦٤)

ما برحت مقاصد الاتحاد على حالها منذ التقرير الماضي. بيد أن الاتحاد قد ركز أعماله على الأنشطة الفضائية بوجه عام. ولتحقيق الأغراض المحددة في دستوره، يسعى الاتحاد، مع أعضاء من المؤسسات الدولية والوطنية والمؤسسات الصناعية، ومقدمي الخدمات والجمعيات الأكاديمية والمهنية، إلى الاعتراف به بوصفه منظمة غير حكومية دولية مستقلة تقوم، بالتعاون مع منظمات أخرى، بإعداد ونشر معلومات عن الأنشطة الفضائية وتعزيز التقدم في تلك الأنشطة.

وما برح الاتحاد منظمة استشارية غير حكومية بالنسبة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويُمثل في الاتحاد ٤٣ بلداً و ١٦٠ عضواً. وخلال دورتي الجمعية العامة ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، أُقرت التعديلات المدخلة على دستور الاتحاد لزيادة عدد

نواب الرئيس (١٠) بغرض تحقيق توزيع جغرافي أوسع نطاقاً. وفي عام ٢٠٠٣، نتجت التغيرات عن استراتيجية عامة تجعل من الممكن توسيع مشاركة الاتحاد كمنظمة مختصة بالأنشطة الفضائية، ومنح حق التصويت الكامل للأعضاء فرادى، بحيث تغدو الجمعية العامة للاتحاد أكثر تمثيلاً لتكوين الاتحاد.

ولتحقيق المقاصد المبينة في مواد تأسيس الكيان الاتحادي، نظم الاتحاد مؤتمرات دولية للملاحة الفلكية في ريو دي جانيرو، البرازيل (٢٠٠٠)؛ وفي تولوز، فرنسا (٢٠٠١)؛ وفي هيوستن، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٢) إلى جانب المؤتمر العالمي للفضاء؛ وفي برلين، ألمانيا (٢٠٠٣). والمواضيع التي بُحثت في كل من هذه المؤتمرات مرتبطة بالمواضيع التي بحثتها المؤسسات الدولية في منظومة الأمم المتحدة، مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة. ويعتبر الاتحاد التعليم مهماً جداً، وذلك بالمشاركة الفعالة من جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب شؤون الفضاء الخارجي والوكالات الفضائية الوطنية/الإقليمية، مثل وكالة الفضاء الأوروبية، والوكالة الوطنية اليابانية للتنمية الفضائية، والإدارة الوطنية الأمريكية للملاحة الجوية والفضاء.

وفي المؤتمرات المذكورة أعلاه، عُقد اجتماع لجنة الاتصال بالمنظمات الدولية والبلدان النامية، بمشاركة ممثلين عن مكتب شؤون الفضاء الخارجي.

والمعهد الدولي لقانون الفضاء جزء لا يتجزأ من الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية. ف منذ عام ١٩٥٨، عقد المعهد ندوات سنوية بشأن قانون الفضاء، لنشر المعرفة بشأن قانون الفضاء وتطوره. وقام المعهد الدولي لقانون الفضاء بتنظيم وعقد مؤتمر الفضاء الأول في سنغافورة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بمشاركة فعالة من بلدان المنطقة وبلدان أمريكية وأوروبية.

كما تعاون الاتحاد بتقديم الدعم التقني والعلمي وفي مجال قانون الفضاء، لمساندة الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة الفرعية التقنية والعلمية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (من الدورة السابعة والثلاثين إلى الدورة الأربعين). واللجنة الفرعية القانونية (من الدورة الثالثة عشرة إلى الدورة الثانية والأربعين).

ولمتابعة أعمال اللجنة الفرعية التقنية والعلمية واللجنة الفرعية القانونية، تم حضور اجتماعات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (من الثالث والأربعين إلى السادس والأربعين). وكذلك ولتحقيق غرض نشر المعرفة بشأن الأنشطة الفضائية، يقوم

الاتحاد، بالتعاون مع لجنة أبحاث الفضاء، بدراسة استقصائية سنوية لأهم التطورات في مجال الفضاء من أجل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

٦ - اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٥٢)

تعمل اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة مع اللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين، وتعطي الأولوية لأكثر الجماعات ضعفا وتهميشا. وتلبي اللجنة الاحتياجات الفورية، وتعمل في الوقت ذاته على إيجاد حلول أدوم. وقد قدمت خلال الفترة المستعرضة مساعدات ومواد ومعدات في حالات الطوارئ؛ وقامت بإنقاذ وحماية النساء والفتيات اللاتي تعرضن للاتجار بهن؛ وقدمت المعونة القانونية؛ وأعدت توطين اللاجئين؛ وقدمت التوجيه الثقافي؛ كما أتاحت للأطفال فرص اللعب وغيره من أنشطة الاتجاه بهم نحو السوية؛ وعملت على الشفاء من الصدمات؛ والتدريب على المهارات؛ وقدمت فرص التمهين؛ ومنح للأعمال التجارية؛ وقروض للمشاريع؛ والرعاية للمسنين؛ والخدمات الاجتماعية للمعوقين؛ وعملت على بناء التسامح؛ ودعم المجتمعات المحلية. وكانت برامج اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة تعمل في كل من أفغانستان وألبانيا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا وإريتريا وغابون وغينيا والهند وإندونيسيا والأردن ولبنان وباكستان والفلبين والكونغو، وصربيا والجبل الأسود، وسري لانكا، وتايلاند وتيمور الشرقية/تيمور - ليشتي وتركيا وزمبابوي.

والتدريب والدعوة نشاطان أساسيان في ولاية اللجنة. إذ تدعو اللجنة إلى التصديق على اتفاقية ١٩٩٠ لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وإلى احترام وتنفيذ معايير وقواعد الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان واللاجئين. وقد ساعدت اللجنة المنظمات المحلية والوطنية في وضع وتنفيذ برامج مساعدة المهجرين قسرا على العيش في مجتمعاتهم المحلية. والمجالات المشمولة تضم الحماية، مع الرجوع بوجه خاص إلى الأحكام ذات الصلة في معايير وقواعد الأمم المتحدة.

وخلال الفترة المستعرضة، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بتمويل اللجنة باعتبارها شريكا منفذا في كل من ألبانيا وأفغانستان والبوسنة والهرسك وإريتريا وغابون، وصربيا والجبل الأسود، وباكستان وتركيا وزمبابوي. كما مولت اليونيسيف برامج للجنة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وباكستان وأفغانستان؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إندونيسيا، وصربيا والجبل الأسود؛ وبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، في صربيا والجبل الأسود؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم

المتحدة للسكان، في تيمور ليشتي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في أفغانستان. علما بأن مجموع الأموال المقدمة من وكالات الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ قد تجاوز ٢٠ مليون دولار.

المشاركة والمساهمة في أعمال الأمم المتحدة

أنشطة سنة ٢٠٠١، أنشأت اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة ٢٠٠١ برنامجا لتحسين قدرتها على الربط بين أعمال الدعوة المحلية والدولية بشأن المسائل المعقدة المتصلة بالهجرة القسرية والطوعية.

وفي عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، ساهمت اللجنة في عملية التحضير للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية وشاركت في المؤتمر. وبوصف اللجنة عضوا في التجمع الذي يمثل اللاجئين والمهاجرين، فقد دعت إلى تضمين البيان الختامي وبرنامج العمل أحكاما تتعلق بحقوق المهاجرين، واللاجئين، والمشردين داخليا، وملتمسي اللجوء، وضحايا الاتجار. وكان من بين المسائل التي ناقشتها لجنة حقوق الإنسان في دوراتها السادسة والخمسين والسابعة والخمسين والثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين، المصادقة على اتفاقية ١٩٩٠ المتعلقة بالعمال المهاجرين؛ ودعم ولاية المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحقوق المهاجرين؛ والممثل الخاص للأمين العام المعني بالمشردين داخليا، بما في ذلك تعزيز المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي؛ والتدابير لحماية ضحايا الاتجار.

وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، شاركت اللجنة في اجتماعات مفوضية شؤون اللاجئين، واللجنة الدائمة، واللجنة التنفيذية الفرعية، واللجنة التنفيذية، والمنتدى. والمشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية. ودعت اللجنة إلى تنسيق الاهتمامات المتعلقة بالحماية في البرمجة، واتباع نهج قائم على الحقوق في المناقشات المتعلقة بتقاطع هجرات اللاجئين، وإلى اتباع نهج متكامل لإيجاد حلول دائمة، بما فيها إعادة التوطين والإدماج المحلي والعودة الطوعية. وأسهمت اللجنة في إعداد مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة باللاجئين الحضرين. وفي اجتماعات اللجنة التنفيذية الفرعية، ساعدت في تنظيم دورات كل سنة، بما فيها ما يتعلق بإعادة التوطين، والنهج القائم على الحقوق، وكيفية استخدام آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتكملة حماية اللاجئين.

كما عملت اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة بمثابة مركز تنسيق للمنظمات غير الحكومية في ٢٠٠١ وشاركت بنشاط في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ كشريك منفذ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتجهيز اللاجئين من كرواتيا واليونان وتركيا وقبرص

وإندونيسيا والكويت ولبنان والجمهورية العربية السورية وباكستان واليمن، من أجل إعادة توطينهم.

وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، شاركت اللجنة الكاثوليكية، باعتبارها عضوا في اللجنة التوجيهية للحملة العالمية من أجل المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠ لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وقد قامت اللجنة بتنسيق التصديق وتعزيز الاتفاقية في جميع أنشطتها، وهي تشجع أعضائها على ذلك. كما عملت اللجنة الكاثوليكية بوصفها الداعي إلى اجتماعات اللجنة التوجيهية في عام ٢٠٠٣، وترأست سلسلة اجتماعات اللجنة التوجيهية وقدمت عروضاً فيها من أجل دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

وبناء على دعوة منظمة الصحة العالمية، شاركت اللجنة الكاثوليكية في صياغة ورقة معلومات أساسية بشأن الصحة والمهاجرين. وقد صدر المنشور المعنون: الهجرة الدولية، والصحة، وحقوق الإنسان، باعتباره العدد رقم ٤ من سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان.

وفي عام ٢٠٠٣، شاركت اللجنة الكاثوليكية في مناقشة حول موضوع الهجرة في اللجنة الثالثة للجمعية العامة. ودُعيت اللجنة (ICMC) إلى الانضمام إلى فريق الاتصال التابع للمنظمات الحكومية الدولية في جنيف المعني بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، الذي يضم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب العمل الدولي والمنظمة الدولية للهجرة ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبضع منظمات دولية جامعة للمنظمات غير الحكومية، وكذلك هيئة الفرنسييسكان الدولية.

كما قدمت اللجنة الكاثوليكية من خلال عضويتها في المجلس الدولي للوكالات التطوعية، تعليقات على مشروع المبادئ التوجيهية لاستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني لدعم أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة، الذي تم وضعه عن طريق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وتحتفظ اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة بعضويتها في اللجنة الخاصة للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وتقدم إسهامات للفريق الفرعي المعني بلجنة حقوق الإنسان التابع لفريق المنظمات غير الحكومية لاتفاقية حقوق الطفل.

وقد احتفظت اللجنة الكاثوليكية، لدى اضطلاعها بالأنشطة المذكورة أعلاه خلال الفترة المستعرضة، بعلاقات عمل وثيقة مع مسؤولي الأمم المتحدة في الأمانات والوحدات

الإدارية وإدارات مختلف وكالات الأمم المتحدة، ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق مكاتبها للاتصال لدى المنظمات غير الحكومية.

٧ - الاتحاد الدولي للجماعات العلاجية

(منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩١)

أهداف وأغراض الاتحاد

يستهدف أعضاء الاتحاد العالمي للجماعات العلاجية ضم صفوفهم في رابطة عالمية تتوخى العمل على التعريف بحركة الجماعات العلاجية العالمية وفهم مقاصدها والتعاون داخلها، وتوسيع نطاق الاعتراف والقبول بالجماعات العلاجية وبنهجها لدى المنظمات الصحية ونُظُم تقديم الخدمات الصحية التابعة للهيئات الدولية والوطنية.

المشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمم المتحدة

أنشطة سنة ٢٠٠٠

- مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، ٦-٨ أيلول/سبتمبر
- الدورة الثالثة والأربعون للجنة المخدرات
- مؤتمر المنظمات غير الحكومية السنوي الثالث والخمسون الذي تنظمه إدارة شؤون الإعلام حول موضوع "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم العولمة"، ٢٨-٣٠ آب/أغسطس

أنشطة سنة ٢٠٠١

- الدورة الرابعة والأربعون للجنة المخدرات، ٢٠-٢٩ آذار/مارس
- اجتماع بشأن تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ودور لجنة المخدرات باعتبارها مجلس إدارته، فيينا، ٢٩ آذار/مارس
- اجتماع بشأن مرض الإيدز والعدوى بفيروسه من جميع جوانبهما، نيويورك، ٢٥-٢٧ حزيران/يونيه
- مؤتمر المنظمات غير الحكومية السنوي الرابع والخمسون الذي تنظمه إدارة شؤون الإعلام، بشأن موضوع "المنظمات غير الحكومية اليوم: تنوع خبرات المتطوعين"، ١٠-١٢ أيلول/سبتمبر

أنشطة سنة ٢٠٠٢

- الدورة الخامسة والأربعون للجنة المخدرات، ١١-١٥ آذار/مارس
- مؤتمر المنظمات غير الحكومية الخامس والخمسون الذي تنظمه إدارة شؤون الإعلام، بشأن موضوع "إعادة بناء المجتمعات الخارجة من صراعات: مسؤولية مشتركة"، ٩-١١ أيلول/سبتمبر

أنشطة سنة ٢٠٠٣

- مؤتمر المنظمات غير الحكومية السادس والخمسون الذي تنظمه إدارة شؤون الإعلام، بشأن موضوع "أمن الإنسان وكرامته: تحقيق وعد الأمم المتحدة"، ٨-١٠ أيلول/سبتمبر
- الدورة السادسة والأربعون للجنة المخدرات، ٨-١٧ نيسان/أبريل

التعاون مع برامج الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة

يسعى الاتحاد إلى تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية والإدارات الحكومية العاملة في ميدان تأهيل مدمني المخدرات، وبرامج أطفال الشوارع، والوقاية من الإيدز، وذلك من خلال البرامج التدريبية الملائمة. كما يعمل الاتحاد على تعزيز البحوث التعاونية ذات المنحى العلمي وتبادل المعلومات، وتنظيم مؤتمرات عالمية سنوية تكون بمثابة منتديات لمناقشة مجالات العمل ذات الاهتمام المشترك، والعمل على اتخاذ استراتيجيات مشتركة ونُهُج عملية تتماشى مع مجالات الاهتمام الرئيسية للأمم المتحدة من أجل إعداد برامج قطرية فعالة لخفض الطلب على المخدرات؛ وتضمين البرامج والاستراتيجيات الوطنية الأحكام الواردة في إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، والعمل على تحقيق نتائج مهمة وقابلة للقياس في ميدان خفض الطلب على المخدرات.

ولزيادة تأكيد فعالية برامج جماعات خفض الطلب على المخدرات، وإذكاء الوعي فيما يتعلق بالوقاية من المخدرات ومواد الإدمان، يقوم الاتحاد بتنظيم سباق عالمي شبه سنوي، يُجرى في أكثر من ٢٠ بلداً، احتفاءً بنجاح الشباب في مواجهة تحديات المخدرات ومواد الإدمان من خلال الرياضة. وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بدعم وتقدير الاحتفال الذي أقيم عام ٢٠٠٢ للسباق العالمي.

وخلال الفترة المستعرضة، عُقد المؤتمر العالميان السنويان العشرون والحادي والعشرون للاتحاد، حيث قام مندوبون من شتى أرجاء العالم بإلقاء الضوء على آمال الجماعات العلاجية وأمانيتها وما تواجهه من تحديات في الألفية الجديدة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قام اتحاد الجماعات العلاجية لأوروبا الوسطى والشرقية بتنظيم برنامج من برامج "معسكرات البقاء" في بولندا لنحو ١٢ جماعة علاجية من ٩ بلدان.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، استضاف الاتحاد الآسيوي للجماعات العلاجية مؤتمره الخامس في بوكيت، تايلند، الذي حضره ممثلون من القطاع الخاص ومسؤولون حكوميون من أكثر من ١٦ بلدا.

وفي حزيران/يونيه، شارك الاتحاد الإيطالي للجماعات العلاجية المجلس البابوي للرعاية الرعوية الصحية في رعاية ندوة دولية عُقدت في روما. وقد بُذل هذا الجهد التعاوني من قبل الاتحاد الإيطالي للجماعات العلاجية والمجلس البابوي احتفاء بيوم الأمم المتحدة الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، عُقد في إكوادور المؤتمر التاسع للجماعات العلاجية لأمريكا اللاتينية. وقد حقق المؤتمر نجاحا كبيرا في تعزيز فهم مشكلات إساءة استخدام مواد الإدمان والنهج الضرورية للتصدي لها، في سياق الأنماط الثقافية والاجتماعية الإقليمية.

الأنشطة ذات الصلة

يقوم الاتحاد بإصدار نشرة إخبارية فصلية، تعد وسيلة لإحاطة أعضاء الاتحاد وزملائهم الدوليين في ٥٦ بلدا بآخر المستجدات فيما يتعلق بمسائل البحث، والشواغل الدولية وأنشطة الأمم المتحدة. هذا، وبغية الاحتفاء بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين، قام الاتحاد بنشر طبعة خاصة من النشرة في سنة الألفية، سنة ٢٠٠٠.